عليه قدما البصريين واكثر الجواز ورجحه الزمخشري وابن برهان وابن عصفور وقد وجه
الناظم في شرح الكافيه ما رجحه من المنع بالقياس على عسى فانها مثلها في عدم التصرف والاختلاف
في فعليتها وفرق بينه بان عسى متضمنة معنى ماله صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قلت ويمنع هذا الفرق
بان ليس ايضا متضمنة معنى ماله الصدر وهو ما النافيه واما ابن الحاجب فانه حكى في ليس الخلاف
من غير ترجيح قال ابن القاسم وينبغي ان يكون الخلاف في غير المستثنى بها واما يمنع التقديم في
المستثنى بها قولا واحدا. **قوله الكافيه** واجره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة مالم يستثنى
سوى امر واحد وهو جواز التقديم اذا ساوى الاسم في التعريف لان الاختلاف في الاعراب
يرفع الالتباس وقد اورد ان المساوي في التنكير كذلك نحو كان افضل منك افضل منى لحصول
الامتياز بالاعراب وقد استثناه في التسهيل وان نحو كانت الحبلى السكري يمتنع فيه التقديم
وهو معرفة لخفا الاعراب كما صرح به في التسهيل ايضا وقد اوردها في المتوسط قلت فلو ترك
استثنا هذا الاخر اولى لان المدار في البابين على حصول البيان فهما على حد سوا ويستثنى امور
اخر ذكرها في التسهيل احدها الحذف فانه جايز في خبر المبتدا بالاجماع وممتنع في خبر كان
على الاصح الا في ضرورة ووجهه ابو حيان بانه صار عندهم عوضا من المصدر لانها لا تنصب والاعواض
لا يجوز حذفها ووافق ابن مالك على المنع الا في ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا اذا كان اسمها
نكرة عامه تشبيها بلا وهذا راى الفرا ثانيها انه يشترط في اخبار هذا الباب ان لا يكون
جملة طلبية وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون
فعلا ماضيا كما تقدم ولا يشترط ذلك في شي من اخبار المبتدا ثالثها ان تعدد الخبر في هذا الباب
اولى بالمنع من خبر المبتدا ولهذا منعه هاهنا بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع
ووجهه ان هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا تزاد على ذلك رابعها جوز ابن مالك
ههنا الاخبار عن نكرة بمعرفة بشرط الفايده وكون النكرة غير صفة محضة وذلك لا يجوز في باب
المبتدا وانما جاز ذلك تشبيها للمرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول لكن الجمهور منعوه وسووا
بين البابين خامسها قوم تقدم الخبر هنا اذا كان جملة لانه لم يسمع مع جوازه في خبر المبتدا لكن ابن مالك
صحح جوازه هنا ايضا قياسا وصحح ابن عصفور المنع في الفعليه الرافعه لضمير الاسم نحو زيد يقوم والجواز
في غيره نحو كان زيد ابوه قايم وكان زيد مررت به عمرو سادسها قد يدخل الواو على خبر هذا الباب
اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحاليه ولا يدخل في خبر المبتدا وهذا الاستثنا على راي ابن مالك

والاخفش

والاخفش والجمهور يمنعون ذلك **قوله الالفيه** والنقص في فتى ليس زال دايما قفى تقدم ان الصغار
نقل مجي فتى تامه وان الفارسي اجاز ذلك في زال قياسا لا سماعا قال في شرح الكافيه وقد يعضد بابه
قول الراجز فما بغيه يبحث ولا يزال وهو الوي اليس فاستغنى بالجملة الحاليه عن الخبر ولك ان
ان نقول الخبر محذوف اي ونزال متبحثا قوله ولا يلي العامل معمول الخبر ليس هذا الحكم مخصوصا
بباب كان بل هو مطرد في كل باب فلا يلي عاملا من العوامل ما انتصب بغيره او رفعه واورد ذلك ابو حيان
على عبارة التسهيل وقد تعرض له ابن مالك في شرح الكافيه ههنا فقال وينبغي ان يعلم ان مثل
هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه لان سبب المنع ايلا الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل
دون فعل وشمل كلامه ما اذا تاخر الخبر عن الاسم وما اذا تقدم عليه وهو الذي صحح في سائر كتبه
وصحح ابن عصفور الجواز في الثانيه ونقله عن الاكثرين قال في شرح الكافيه وليس بصحيح قوله
ومضمر الشان ابوان وقع موهم ما استبان انه امتنع قال الناظم في شرح التسهيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قول الشاعر لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم اي لئن كان الشيب
مغريا سلمى بالصد فقدم سلمى وهو منصوب بخبر كان على اسمها ولا سبيل الى ضمير الشان لظهور
النصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل انتهى وتاول بعضهم البيت على ان سلمى
منادي اي لئن كان يا سلمى الشيب بصدك مغريا ورد بقوله لقد هون السلوان عنها ولو اراد
النداء لقال عنك وزايد لها شروط ان تكون في ونلفظ الماضي ولهذا قال في الالفيه وقد تزاد
كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ولم يبين مواقع زيادتها الا بين ما وفعل التعجب وقال
ابن هشام في الجامع متوسطة بحسن ما في ما كان احسن من احابك وقبح في نحو على كان المسومة
العراب وبتوسط في غيرها نحو لم يوجد كان مثلهم وان من افضلهم كان زيدا فقول الكافيه
الكبرى وزيد كان بين جزئي جملة وشذ حيث حرف جر قبل اكثر فاين ولم يبين هل كان
الزايدة لها فاعل ام لا والمختار عنده تبعا للفارسي الثاني تشبيها لها بالحرف الزايد و
ذهب السيرافي والظهيري الى انها رافعه لضمير المصدر وفي شرح الكافيه حكم سيبويه
بزيادة كان في الشعر نحو وجيران لنا كانوا كرام ورد ذلك عليه بكونها رافعه للضمير وليس ذلك
مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن توسطها او تاخرها اسنادها الى فاعل انتهى
وهذه المسله وارده على الالفيه **قوله الكافيه** وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر يرد عليه انه اطلق جواز حذف العامل وهو خاص بكان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)